S/2020/516

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
8 June 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 8 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

نظمت فرنسا، بصفتها ترأس مجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه 2020، جلسة إحاطة إعلامية نصف سنوية في 5 حزيران/يونيه 2020 في إطار البند المعنون "السلام والأمن في أفريقيا" بهدف مناقشة تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/2020/373 ومواصلة تشغيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وكما جرت العادة، شارك ممثل الاتحاد الأوروبي في الاجتماع المذكور أعلاه بصفته مقدم الإحاطة الإعلامية.

وبالنيابة عن دول الاتحاد الأوروبي الأربع الأعضاء في مجلس الأمن، وهي إستونيا وألمانيا وبلجيكا وفرنسا، أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) سفين **يورغنسون**
السفير
الممثل الدائم

110620 110620 20-07612 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 8 حزيران/يونيه 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

إحاطة إعلامية باسم الاتحاد الأوروبي قدمها أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، في اجتماع مجلس الأمن المفتوح عن طريق التداول بالفيديو بشأن السلام والأمن في أفريقيا، المعقود في 5 حزيران/يونيه 2020

يرحب الاتحاد الأوروبي بالمناقشة التي أجراها مجلس الأمن بشأن الحالة في منطقة الساحل في هذه اللحظة الحاسمة بشكل خاص بالنسبة للمنطقة، وهي حالة تزداد تفاقما بسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

ودعما لهذه المناقشة التي حان وقتها بالضبط، يود الاتحاد الأوروبي أن يوجه انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى النقاط التالية.

أولا - تجديد مشاركة الاتحاد الأوروبي في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الساحل جنبا إلى جنب مع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بناء على الأولويات الأكثر إلحاحا والأولويات التي أعيد تأكيدها

بالإضافة إلى العناصر الواردة في تقرير الأمين العام، يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد أهمية الشراكة الوثيقة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ودعمه لمنطقة الساحل، وهي منطقة ذات أولوية استراتيجية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، واتباعه نهجا متكاملا يشمل جميع أدوات العمل الخارجية المتاحة لنا. وتزداد الأهمية البالغة لهذا الالتزام في سياق تدهور الحالة الأمنية والإنسانية، التي تزداد تفاقما بسبب جائحة كوفيد-19. وقد تم تجديد هذه الشراكة في الآونة الأخيرة أثناء الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في 28 نيسان/أبريل بين الاتحاد الأوروبي ورؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بمشاركة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وفي الإعلان المشترك الذي اعتُمد في تلك المناسبة. وقد دعا الاجتماع والإعلان إلى إعطاء زخم جماعي جديد يستند بصفة خاصة إلى النقاط التالية:

- المسؤولية الرئيسية لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ولا سيما من حيث الأمن والحكم الرشيد
- التزامها بإعادة الاستثمار على سبيل الأولوية في المجالات المحددة بوصفها الأكثر ضعفا، لا سيما على أساس الإطار المتكامل للإجراءات ذات الأولوية، الذي اعتمده رؤساء الدول أثناء مؤتمر قمة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في 25 شباط/فبراير
- الحاجة إلى إدماج مكافحة فيروس كوفيد-19 وأثره الاجتماعي والاقتصادي في نهجنا المشترك لتحقيق الاستقرار
- الاعتراف بإجراءات دعم منطقة الساحل التي يتخذها الاتحاد الأوروبي، استنادا إلى نهج متكامل
- الإنشاء المشترك الفعلي للتحالف من أجل منطقة الساحل والشراكة من أجل الأمن والاستقرار في منطقة الساحل، اللذان سيتولى الاتحاد الأوروبي مسؤولية خاصة عنهما

ومن أجل دعم هذه التطورات وتنفيذها، أعلن الاتحاد الأوروبي عن تدابير دعم إضـــافية تبلغ 194 مليون يورو في مجالات الأمن والعدالة والتنمية، وهو ما ســـيكمل الدعم المســـتمر المقدم إلى القوة المشـتركة التابعة للمجموعة الخماسـية لمنطقة السـاحل. وقد عزز الاتحاد الأوروبي أيضـا ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي العســكرية للمســاهمة في تدريب القوات المســلحة المالية من أجل الاســتجابة على نحو أفضــل للاحتياجات على أرض الواقع.

وبالإضـــافة إلى هذه المجموعة من إجراءات الدعم، اعتمد الاتحاد الأوروبي خطة عمل لمكافحة فيروس كوفيد-19 تنص على تدابير دعم محددة بمبلغ إجمالي قدره 449 مليون يورو لفائدة بلدان منطقة الساحل الخمسة.

ولكي تتسـم هذه المشـاركة المتجددة والمكثفة من جانب الاتحاد الأوروبي بالفعالية، يجب أن تكون جزءا من عملية تعبئة أوسـع نطاقا. ويتطلب تنفيذ الشـراكة من أجل الأمن والاسـتقرار في منطقة السـاحل والتحالف من أجل منطقة الساحل التزاما أقوى من جانب المجتمع الدولي بأسره، ولا سيما من جانب الشركاء الذين تمت تعبئتهم بالفعل في منطقة الساحل.

فأزمة منطقة الســاحل لها أســباب وديناميات متعددة الأوجه، ولا تقتصــر التحديات فيها على الجانب الأمني. ويتطلب التصـدي لتحديات التنمية والتماسـك الاجتماعي اسـتجابة سـياسـية. ويظل تنفيذ اتفاق عام 2015 للســلام والمصــالحة في مالي شــرطا لتحقيق الاســتقرار في مالي وفي المنطقة ككل. ويشـكل نشـر "الجيش المعاد تشـكيله" في شـمال مالي، الذي اضـطلعت فيه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاسـتقرار في مالي بدور حاسـم، خطوة هامة ولكنها لا تزال هشـة وجزئية. ويجب أن تقترن عودة الجيش بعودة سـلطة الدولة والخدمات الأسـاسـية في أشـد المناطق ضـعفا، ولا سـيما من خلال الزيادة في اللامركزية. والاتحاد الأوروبي، بوصـــفه ضـــامنا لاتفاق الجزائر، يعمل الآن مع جميع أصحاب المصلحة وسيواصل مشاركته بشكل كامل، بما في ذلك عن طريق لجنة متابعة الاتفاق، من أجل التنفيذ الكامل للاتفاق.

ويجب التشـديد على أهمية قيام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاسـتقرار في مالي بتقديم الدعم إلى القوة المشــتركة التابعة للمجموعة الخماســية لمنطقة الســاحل، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام. فهذا الدعم ضـروري للتشـغيل الكامل للقوة المشـتركة التابعة للمجموعة الخماسـية لمنطقة الساحل. وبموجب الاتفاق الثلاثي بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ينبغي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاسـتقرار في مالي أن تواصـل وأن تعزز دعمها للقوة المشــتركة وأن توســع نطاقه ليشــمل جميع كتائبها، بما فيها الكتائب المنتشــرة خارج مالي. وهذا الدعم ضـــروري للتشـــغيل الكامل لتلك الكتائب. ويُعدّ التدفق الســلس للســلع والخدمات المقدمة إلى كتائب القوة المشـتركة من النقاط الرئيسـية التي يقوم عليها نشـرها بفعالية واسـتقلالها الذاتي على المدى الطويل. ويكرر الاتحاد الأوروبي أيضـــا تأكيد التزامه بمواصـــلة العمل عن كثب مع الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وتشـــمل التدابير الجديدة التي يغطيها مبلغ 194 مليون يورو الذي أعلنه الاتحاد الأوروبي في 28 نيسان/أبريل ما يلي:

- التغطية الإقليمية وأمن قوات الدفاع والأمن، بدءا من المناطق الأكثر تضرراً

- تعزيز قدرة قوات الأمن الداخلي وقوات مراقبة الحدود في المناطق الاستراتيجية
- مكافحة الإفلات من العقاب على الإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان (نظام العدالة الجنائية)
- دعم المصالحة والتماسك على الصعيد المحلي في المناطق المعرضة للمخاطر
- دعم الأنشـــطة الرامية إلى تقريب قوات الدفاع والأمن من الناس (أماكن الحوار، والأعمال المدنية/العسكرية، وما إلى ذلك)
- تعزيز وحدات التحقيق الخاصة
- تحسين الظروف المعيشية لأضعف الفئات السكانية وتعزيز قدرتها على المجابهة
- تحسين فرص الحصول على سبل العيش وتحقيق الأمن الغذائي

ويتمثل الهدف الرئيسي في دعم عودة/بقاء الدولة وخدماتها في جميع أنحاء بلدان منطقة الساحل، بما فيها أكثر المناطق ضعفا، في إطار مسار الأمن والتنمية.

وفي إطار سياستنا المشتركة للدفاع والأمن، فإن بعثة الاتحاد الأوروبي للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في مالي، وبعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية، وبعثة الاتحاد الأوروبي للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في النيجر (التي تُشر فيها ما يقرب من 900 خبير) تتماشى مع الأولويات الأكثر إلحاحا والتي تم تحديدها مسبقا بالتشاور مع سلطات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وتقع ضمن ركيزتي الشراكة من أجل الأمن والاستقرار في منطقة الساحل والركيزة 4 من ركائز التحالف من أجل منطقة الساحل ، التي ترد بالتفصيل أدناه.

- *الركيزة 2: "تعزيز القدرات الأمنية والدفاعية"*

- تقديم الدعم المباشـــر إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية وإلى القوة المشـــتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من حيث القدرة على التدريب والنشر والتوظيف
- إدارة شؤون الموظفين وزيادة عددهم
- تنســـيق جميع أنشـــطة التدريب وعروض المعدات المقدمة إلى القوات المســـلحة الوطنية والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

- *الركيزة 3: "دعم عودة سلطة الدولة"، التي تركز على تعزيز وإعادة نشر الخدمات الحكومية، ولا سيما أفراد الشرطة والدرك والجمارك، وتعزيز نظام العدالة الجنائية في بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل*

- تغطية الأقاليم بقوات الأمن ووجودها في جميع أنحاء كل إقليم من أجل التصـــدي للجماعات المسلحة في المناطق التي تعمل فيها و/أو التي تفرض فيها وجودها، مما يسمح بعودة سلطة الدولة (الهياكل الأساسية، والنشر التشغيلي الفعال لقوات الأمن، وما إلى ذلك)، ويشمل ذلك تعزيز الجهات الفاعلة في مجال أمن الدولة على الصعيد المحلي (أعمال الشرطة المحلية أو المجتمعية)

- الاستخبارات من أجل منع الهجمات أو الرد عليها: هيكلة سلسلة الاستخبارات والاستخبارات التشغيلية، والإدارة، والتشغيل (لا سيما من حيث التعاون بين أجهزة الاستخبارات) وإضفاء الطابع المركزي على البيانات

- العدالة ونظام العدالة الجنائية من أجل ضمان المتابعة الجنائية السليمة في مناطق العمليات واستعادة الثقة بين الجهات الفاعلة الأمنية والسكان المدنيين. وإلى جانب البعد القضائي لمكافحة الإرهاب، تُستهدف أيضا على وجه التحديد مكافحة الاتجار غير المشروع (بالمخدرات والأسلحة والمواد الخام، وشبكات التهريب والاتجار غير المشروع، وما إلى ذلك)، والفساد وغسل الأموال

- إجراءات تحقيق الاستقرار الرامية إلى توطيد الإنجازات في مسائل السلامة من خلال وجود الدولة وإدارات الخدمات التابعة لها، وتعزيز التماسك الاجتماعي، والحد من النزاعات على الصعيد المحلي، وتقديم المساعدة إلى الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين

- *الركيزة 4: "التعاون الإنمائي"*

- مكافحة انعدام الأمن الغذائي والنهوض بالتنمية الريفية

- تعزيز اللامركزية وتحسين الخدمات الأساسية

- دعم التعليم وتشغيل الشباب

- تطوير قطاع الطاقة المستدامة ومكافحة تغير المناخ

- تعزيز القطاع الخاص والنمو الاقتصادي المستدام

ثانيا - الدعوة إلى تعبئة أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين

على غرار الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، التي يُطلب منها أن تُوائم إجراءات الدعم الجارية أو المقبلة مع هذه الأولويات، فإن الجهات الفاعلة الإقليمية أو الدولية المشاركة في أمن منطقة الساحل واستقرارها وتنميتها مدعوة إلى الانضمام إلى هذه المبادرات التي تهدف إلى توحيد جهود المجتمع الدولي. ويرحب الاتحاد الأوروبي بكون عدة بلدان أبدت بالفعل اهتمامها بالأمر.

وسيتم تناول ذلك على نحو أكثر تحديدا في مؤتمر على المستوى الوزاري سيعقد عن طريق التداول بالفيديو في الأيام المقبلة.

وقد اتخذ الاتحاد الأوروبي من جانبه، دون مزيد من التأخير، خطوات لكفالة رصد وتجريب المشاريع والجهود الجارية والمقبلة في إطار مسؤوليته ضمن الشراكة من أجل الأمن والاستقرار في منطقة الساحل وضمن التحالف من أجل منطقة الساحل، وهو يشارك بالفعل بشكل كامل في عمل التحالف من أجل منطقة الساحل.

ثالثا - ضرورة احترام حقوق الإنسان وأحكام القانون الإنساني الدولي وتجسيدها والخضوع للمساءلة بشأنها

بنفس الطريقة التي يُربط بها دعم الاتحاد الأوروبي بالتقدم المحرز في الحكم الرشيد والإصلاحات في قطاع الأمن، تُتخذ درجة متزايدة من اليقظة إزاء الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في المنطقة. وينطبق ذلك بصفة خاصة على قوات الدفاع والأمن، التي يجب عليها أن تكون قدوة، لا سيما في بيئة غير مستقرة ومُنحلّة. وتكتسي الشراكة بين المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والأمم المتحدة (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان)، بدعم من الاتحاد الأوروبي، من أجل تنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي الذي تقوم عليه القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أهمية خاصة في هذا السياق. ويجب أن يعزز الدعم المقدم لتشغيل عنصر الشرطة وألوية الشرطة العسكرية التابعة للقوة المشتركة الإجراءات القضائية للعمليات وجهود مكافحة الإفلات من العقاب.

ومن الضروري وضع حماية السكان المدنيين في صميم أعمالنا المشتركة. وفي هذا الصدد، سيظل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مهتمين عن كثب بمتابعة التحقيقات والملاحقات القضائية التي ستجرى بناء على الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات في هذا المجال، لا سيما في سياق رصد وبرمجة المشاريع الجارية والمقبلة. وسيكون من المهم أيضا كفالة حصول ضحايا الانتهاكات والشهود عليها على الدعم والمساعدة اللازمين من السلطات الوطنية. وسيتمكن الاتحاد الأوروبي أيضا من دعم السلطات في اتخاذ تدابير الوقاية والاستجابة والمساءلة.